

Distr.: General

28 February 2000

Arabic

Original: French

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٧٢

المعقدة في المقر، نيويورك

يوم الخميس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) (رومانيا)

المحتويات

المادة ٩٨ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

(ب) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2 Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/54/320)

(ب) الأعمال التجارية والتنمية (تابع) (A/54/451)

١ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن أفريقيا تركت إلى حد بعيد خارج نطاق عملية العولمة. والجدل السائد يؤكد أن الاقتصادات الأفريقية سوف تجني فوائد ظاهرة العولمة إن هي فقط اندمجت في العملية. ومع هذا لا تزال أفريقيا تفتقر إلى المتطلبات الأساسية للتنمية والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. والاقتصادات المتراقبة المعولمة تعتمد على المعارف والصناعات الكثيفة المهارات وهي المفتقدة بشكل أليم في أفريقيا. فالجموعة والصين تحت البلدان النامية على أن تركز على إيجاد متطلبات للتصدير. إذ لم تعد الأغذية والمشروبات وصناعة المنسوجات تكفي لتحول المنطقة نحو زيادة التوسيع الصناعي.

٢ - ثم إن سياسات التكيف المصممة من أجل تصحيح الخلل في الاقتصاد الكلي لم تسفر عن الانتعاش الموعود. فالواقع أن تحرير التجارة زاد من تدفق السلع الرخيصة الثمن من الأسواق الخارجية، مما أفضى إلى ازدياد ضعف القاعدة الصناعية. ووفقاً للبنك الدولي، لا يرجح أن تجني أفريقيا مزايا هامة من عملية تحرير التجارة. ومن أسباب القلق الأخرى افتقار أفريقيا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أسهمت بقدر هام في نجاح التحول الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وآسيا. فسوف يسد تطور هذه المشاريع الفجوة الموجودة حالياً بين المشاريع الكبيرة المملوكة أساساً للأجانب، وقطاع التصنيع غير الرسمي.

٣ - ويركز بعض التوصيات الهداف إلى زيادة منافسة القطاع الخاص في أفريقيا على تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية لـ أفريقيا، القيام بدور محوري في تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢). ولا بد أن التدابير التي تتخذها اليونيدو واللجنة الاقتصادية لـ أفريقيا والمبنية في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقرير الأمين العام (A/54/320). سوف تعزز وسائل تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة إلى جانب تنمية القطاع الخاص.

٤ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين شارك في القلق الذي أعربت عنه منظمة الوحدة الأفريقية إزاء خطر زيادة تهميش المنطقة. فتضييق الفجوة في الدخل والتكنولوجيا بين المنطقة وبقية أنحاء العالم يتطلب زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في البنية الأساسية الصناعية وتعزيز القدرات التكنولوجية وبشكل واضح من خلال تنمية الموارد البشرية والبناء المؤسسي والحكم الاقتصادي الفعال. فثمة ضرورة لزيادة دعم المانحين للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف.

٥ - وأصبحت تدفقات رأس المال الخاص تمثل حالياً أكثر من ٧٠ في المائة من تدفقات الموارد العالمية ومع ذلك تركز القسم الأكبر من تلك التدفقات على آسيا وأمريكا اللاتينية. والواقع أن أفريقيا تلقت أقل من ١ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع أن التدفقات الخاصة لا يمكن اعتبارها بدليلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية ففي القطاع الخاص إمكانات هائلة للإسهام في التنمية. ولذا فمن الملائم التشديد على إيجاد بيئة تمكن لتنمية القطاع الخاص، وإن كان ذلك لا يكفي. فسيلزم أيضاً إحداث تغييرات من جانب القطاع الخاص نفسه إذا أريد له أن يصبح شريكاً إنمائياً يعول عليه. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن الأمين العام لم يركز بما فيه الكفاية على تلك الفقرة في تقريره. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو أن يعزز تكامل أنشطة الاستثمار الخاص مع الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

٦ - وتوافي عملية التحرير والهجرة للأدوار والعلاقات المتغيرة بين القطاعين الخاص والعام. والاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال معرضة بشكل خاص لتلك العملية ولذا فزيادة المساعدة التقنية والتدريب مطلوبة لتنفيذ سياسات ما بعد الخصخصة.

٧ - وتسلم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالدور الحاسم والضروري الذي يتطلع به الأمم المتحدة في تيسير الحوار الحكومي الدولي الضروري لصياغة سياسات التعاون الدولي في مجال الأعمال التجارية والتنمية. ويقوم الأونكتاد واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور قيم في تعزيز إقامة شراكة قطاع الأعمال والبلدان النامية في دعم الأهداف الإنمائية.

٨ - وأضاف قائلاً إن التقريرين المقدمين من الأمين العام تضمنا تحليلًا شاملًا للتحديات التي تواجه أفريقيا في سعيها إلى المنافسة بمزيد من الفعالية في اقتصاد عالمي يزداد تحريراً. وبينما أصبحت التحديات رهيبة فإن الشراكة التي كونتها اليونيدو واللجنة الاقتصادية لـ أفريقيا، والتدابير التي اعتمدتتها الأمم المتحدة دعماً للعقد الثاني للتنمية الصناعية تبشر بآفاق طيبة لحفظ التنمية الصناعية في القارة. ونجاح تلك الجهود يتوقف على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ولذا تحت مجموعة الـ ٧٧ والصين الدول الأعضاء على مواصلة إيلاء أولوية الاهتمام لـ أفريقيا وللإسهام بالموارد اللازمة لدعم التنمية الأفريقية.

٩ - السيد كاراثين (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاطيفيا وليتوانيا ومالطا وهنغاريا، فأبدى أسفه لتأخر صدور تقريري الأمين العام المعروضين حالياً على اللجنة.

١٠ - وقال إن اقتصادات البلدان الأفريقية لا تتوقع إلا نمواً متواضعاً في السنوات القادمة. ويتوقف نجاح نضال أفريقيا لتحقيق تحول اقتصادي سريع على كيفية الربط الفعال بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وينطبق هذا تماماً عندما تؤخذ في الاعتبار الإمكانيات الهائلة لـ أراضي أفريقيا الخصبة ومواردها الطبيعية والبشرية الثرية. ومن شأن تعزيز تلك الإمكانيات بطريقة تشاركية وكلية أن يعطي دفعة قوية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لـ أفريقيا ويساعد في تخفيف وطأة الفقر.

١١ - وقد تم في عام ١٩٩٨ تنقيح العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا بغية تحسين البرمجة على المستوى القطري. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بإعادة التركيز تلك التي تدعو إلى أن تكون البرامج مستدامة ومدفوعة بالطلب ومراقبة محليا. فمما يعطل تصنيع أفريقيا انخفاض الإنتاجية وضعف المنافسة بالنسبة للأسعار والجودة، والافتقار إلى الموارد المالية. فينبع أن تواصل البلدان الأفريقية تحسين بناها الأساسية وإيجاد بيئه تمكين للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أيضا أن تكفل للتصنيع أن يكون مستداما بيئيا. ويشدد الاتحاد الأوروبي على إمكانية أن يعزز العلم والتكنولوجيا الإنتاجية بقدر كبير. ولتحقيق هذا يصبح من المفيد أيضا إنشاء أو تعزيز المراكز الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للتدريب والبحوث والخدمات أو تدعيم القائم منها. وكذلك ينبغي تعزيز إنشاء مشاريع صغيرة تولد فرص العمالة وتساعد في تمكين الفقراء وخاصة من النساء وذلك من خلال توفير الائتمانات الصغيرة.

١٢ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدعم تنمية أفريقيا عن طريق البرامج الثنائية التي تنشئها دولة الأعضاء، وعن طريق البرامج والمشاريع والعمليات في مجالات كالتصنيع والتعدين والطاقة والبني الأساسية والخدمات والزراعة، التي يمولها الصندوق الإنمائي الأوروبي ومصرف الاستثمار الأوروبي. ومن الأهداف الهامة لتلك الأنشطة إيجاد الظروف المواتية للتنمية الصناعية وللاستثمار المحلي والأجنبي. كذلك يرمي النظام التجاري التفضيلي الذي تمنحه الجماعة الأوروبية للصادرات الصناعية الأفريقية إلى تعزيز التنمية الصناعية الأفريقية.

١٣ - والاتحاد الأوروبي يؤيد تماما الإصلاحات التي أنجزتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). فقد ركزت خطة عمل اليونيدو الجديدة المعتمدة في عام ١٩٩٧ على المجالات التي لليونيدو فيها ميزات مقارنة، ودعت إقامة مشاريع زراعية صناعية صغيرة ومتعددة الحجم في أقل البلدان نموا. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية مؤتمر الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا، الذي عقد في داكار، السنغال في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واشترك الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى فكرة المؤتمر الأساسية وهي أن التنمية الصناعية ذات أهمية حاسمة في القضاء على الفقر وفي الرفاه الاجتماعي بصفة عامة.

١٤ - وفيما يتعلق بالبند المتعلق بالأعمال التجارية والتنمية ينظر الاتحاد الأوروبي إلى القطاع الخاص على أنه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي لإيجاد فرص العمل. وفي عام ١٩٩٨ طبق استراتيجية جديدة لتنمية القطاع الخاص في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزيز الأنشطة المالية وغير المالية التي تنفذها تلك المشاريع، وتحسين قدرتها التنافسية. وفي هذا السبيل يساعد الاتحاد الأوروبي البلدان والمناطق على وضع الاستراتيجيات وإنشاء مرفق لتقاسم التكاليف بغية تحسين القدرة التنافسية للمشاريع في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

١٥ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد فكرة إقامة حلف عالمي، التي أطلقها الأمين العام في المحفل الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وهذه المبادرة تعزز التعاون بين قطاعات الأعمال والأمم المتحدة.

١٦ - السيد غلاغر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تيسير المشاركة النشطة والبناء من القطاع الخاص في التنمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تزال قطاعاتها الخاصة في مهدها. فالأعمال الخاصة، محلية كانت أم دولية، هي المولد الأول لفرص العمل وهي لا تسهم فقط في التنمية الاقتصادية وإنما أيضاً في التقدم الاجتماعي والتعليمي. وقد أبرز تقرير الأمين العام (A/54/451) الدور الرئيسي الذي ينهض به القطاع الخاص في بناء الهياكل الأساسية. وشدد أيضاً على الصلة بين صلاح الحكم وترسيخ ونمو القطاع الخاص. ورحب بمساهمات الكثير من وكالات الأمم المتحدة في التنمية المستدامة بالأنشطة التي تنفذها في مجالات المحاسبة، والقانون والمال. غير أن القطاع الخاص ينبغي أن يرتفع إلى مستوى مسؤولياته: فينبغي أن تاحترم الأعمال الحقوق العمالية وأن تضع مدونات سلوك لأماكن العمل، وأن تطبق المعايير الأساسية بما فيها معايير البيئة. وفي ذلك السياق فالحلف العالمي الذي اقترحه الأمين العام في محفل دافوس خطوة في الاتجاه الصحيح. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دوراً اقتصادياً محورياً، بما لها من قدرات على إيجاد فرص العمل، وهو يشي في هذا الصدد على برامج المساعدة التقنية التي ينفذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وعلى أعمال الوحدة الخاصة بالتمويل الصغير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧ - السيد شولكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد الجهد الراهنية إلى تحسين الكفاءة والفعالية في المؤسسات المتخصصة بالأمم المتحدة وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وسوف يتعاون الاتحاد أكثر من ذلك مع اليونيدو التي يقدر عملها. ويرى الاتحاد الروسي أن أنشطة تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا ينبغي أن تظل ضمن أولويات اليونيدو، مع التشدد على بناء القدرة الصناعية وتعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذ البرامج البيئية.

٨١ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يرحب بما يتخذ من إجراءات في هيئات الأمم المتحدة وخاصة الأونكتاد واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز قطاع الأعمال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وندل التجربة على أن تعزيز القطاع الصناعي - وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - وتكييف الأعمال التجارية مع مقتضيات السوق، أمر أساسي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وإيجاد الظروف الملائمة لحل أكثر المشاكل الاجتماعية إلحاحاً، كالفقر مثلاً. وقال إن هيئات الأمم المتحدة تستجيب سريعاً للاحتياجات الجديدة للأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وإنها تعرف كيفية التعامل بمرونة مع تحولات الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الآثار السلبية المترتبة على العولمة كأزمة المالية التي كانت لها آثار سلبية على الأعمال التجارية في كثير من البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا وكذلك في روسيا.

١٩ - وقال إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها قطاعات الأعمال، وخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي صعوبة الوصول إلى الموارد المالية. وليس من الصدفة أن تكون تلك المشكلة إحدى أولويات برنامج عمل الأونكتاد. فلا بد من تكثيف الجهد في نطاق الأونكتاد والمؤسسات المالية الدولية بغية تحديد آليات

جديدة للتمويل تفي باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة في البلدان المحدودة القدرات المالية والنظم المصرفية الناقصة النمو.

٢٠ - وينبغي أن تأتي المساعدة المقدمة للتعاون الدولي بين المشاريع، وهي مجال أولوية آخر في مشاريع الأونكتاد، بنتائج إيجابية. فهي تمكّن قطاعات الأعمال من إقامة شراكات مثمرة، وتعزز الاستثمار وتقيم مبادرات تكنولوجية وتحويلات للخبرات مع تلافي الشريط الأحمر. وما دام الأمر كذلك فمن المهم أن تقدم المساعدة إلى المشاريع المعنية كي تجد الشركاء الأجانب الذين تحتاجهم. وبواسع رابطات الأعمال الوطنية أن تساعد المنظمات الدولية مساعدة كبيرة في هذا الصدد.

٢١ - واستطرد قائلا إن تنمية المشاريع تنطوي أيضا على التدريب الإداري. وتنفذ الآن برامج لتحقيق هذا الهدف بوساطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي سياق الاتفاques الثانوية. بيد أن حكومته ترى أن التدابير التي اتخذت في الماضي لم تف بالكامل بتعلمات البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، التي تحتاج إلى موظفين ذوي مؤهلات عالية. واغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الذين ساعدو حكومته في تنفيذ برنامجها في ذلك المجال، وخص بالشكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٢٢ - وأردف قائلا إن الأزمة المالية كانت لها عواقب وخيمة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي كانت قد بدأت تتحقق النجاح في الاتحاد الروسي؛ فقد خرج أكثر من ٣٠ في المائة منها مفلسا. وأخذت الحالة في التحسن لجملة أسباب، من بينها تخفيض الضرائب على الأعمال التجارية، ولا مركزية الاقتصاد وتحديد أسعار صرف أكثر واقعية. وفي الاتحاد الروسي نحو ٨٦٠ ٠٠٠ مؤسسة صغيرة تنتج قرابة ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها نحو ٦,٥ مليون شخص (مقابل ١٢ مليون شخص قبل الأزمة). ويبقى الكثير الذي ينبغي عمله لتطوير اقتصاد كلي وإيجاد مناخ قانوني يعزز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوجه بالشكر إلى هيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات، وخاصة المصرف الأوروبي للتنمية، والبنك الدولي، على المساعدة التي قدموها لتلك المؤسسات، وقال إنه يرجو أن يستمر ذلك التعاون.

٢٣ - السيد كولبي (النرويج): قال إن وجود قطاع خاص تنافسي شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالواقع أن الحد من الفقر لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة فعالة من ذلك القطاع. والاستثمار الخاص ضروري للنمو ويتيح للحكومات قاعدة مالية صلبة للوفاء بالتزاماتها. ومن المهم للبلدان النامية أن تطور قطاعاتها الخاصة مستعينة في هذا المسعى بالبلدان المانحة. وحكومته تواصل مساعدة عدد من البلدان النامية على تحسين قدرات قطاعاتها الإنتاجية عن طريق المساعدة الثنائية ومن خلال منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٢٤ - وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية وتحرير الاقتصاد العالمي أحدثا تغيرات جذرية في الظروف العامة لقطاع الأعمال في معظم البلدان. وقد سلمت حكومته بالحاجة إلى استراتيجية إنجائية متماسكة للقطاع الخاص

تشدد على احتياجات وأولويات البلدان النامية. ولذا تقدمت بوثيقة استراتيجية حددت سياساتها العامة في دعم تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وأدى تحسين الأوضاع القانونية والمؤسسية والسياسية بالنسبة لتنمية القطاع الخاص دوراً مركزاً في تلك الاستراتيجية؛ فلا المبادرات الوطنية ولا المساعدة الأجنبية استطاعت تحقيق نتائج حقيقية من غير سياسات وطنية شفافة ويمكن التنبؤ بها ونظام للأداء السليم في إقامة العدل، وقطاع مالي حسن الأداء. كذلك تركز الاستراتيجية على الاستثمار الأجنبي والم المحلي؛ فمستوى الاستثمار منخفض للغاية في كثير من البلدان النامية، ونادرًا ما تستفيد أشد البلدان فقراً من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٥ - وأردف قائلاً إن المساعدة التجارية والإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف بغية تيسير تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية ضرورية جداً. وحكومته مستعدة لزيادة دعمها حتى تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرص التي يتيحها تحرير الاقتصاد العالمي. وهي تولي أهمية كبيرة للحوار مع البلدان المتقدمة بشأن كيفية دمج دعمها في أدوات التخطيط القائمة. وثمة ضرورة أيضاً لزيادة التعاون بين المانحين وفيما بين الوكالات المختلفة المشتركة في تعزيز التجارة والتنمية. وبواسع المانحين أن يساعدوا في تلك العملية بدعمهم للجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة لبناء القدرات. وينبغي لهم وهم يفعلون ذلك أن يزيدوا تركيزهم على احتياجات البلدان النامية أكثر من احتياجاتهم صناعاتهم أنفسهم.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن حكومته ترحب بمبادرة الأمين العام "التحالف العالمي" التي أطلقها في المحفل الاقتصادي العالمي في دافوس، والتي ستوطد العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٢٧ - السيد هوان زويكي (الصين): قال إن المشروع يشكل "خلية" في الاقتصاد وهو أكبر مشارك في التنمية. وتنمية المشاريع لا تعتمد فقط على سلوكها وإنما أيضاً على الدولة التي لها دور لا يمكن الاستغناء عنه في صياغة الاستراتيجيات العامة لتنمية المشاريع، وفي إيجاد البيئة الملائمة عن طريق تقديم الدعم التنظيمي والمؤسسي اللازم.

٢٨ - وعلى الصعيد الدولي ينبغي أن تبذل الحكومات والمنظمات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني جهوداً متضامنة لتسهيل تبادل الخبرات الوطنية بشأن تنمية المشاريع؛ وأن تقييم شبكات للمعلومات؛ وأن تعزز التجارة والاستثمار فيما بين المشاريع مثلاً فعل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واليونيدو. وفي مواجهة العولمة ينبغي ألا تقتصر البلدان المتقدمة النمو في التعاون بين المشاريع على إندماج الشركات عبر الوطنية والمشاركة في أسهامها؛ بل ينبغي أن تزيد إسهامها في تنمية المشاريع في البلدان النامية عن طريق المشاريع المشتركة والتعاقد من الباطن ونقل التكنولوجيا والتراثيـصـ، فـهـذـهـ كلـهاـ لـلـفـائـدـةـ الـمـتـبـالـدـةـ.

٢٩ - وذكر أن النظام الاقتصادي في الصين، الذي هو في المراحل الأولى من الاشتراكية يتميز بالتنمية المتزامنة لعناصر اقتصادية متعددة، مع قيام مشاريع القطاع العام بالدور الرائد. وقد جدد الحزب الشيوعي الصيني مؤخراً مجموعة من الأهداف والمبادئ التوجيهية لإصلاح وتنمية المشاريع المملوكة للدولة بحلول عام ٢٠١٠: (أ) تعزيز دور المشاريع المملوكة للدولة في قطاعات الاقتصاد الوطني الأساسية، مع دعم التنمية المتزامنة للقطاعين العام

والخاص؛ (٢) إصلاح المشاريع المملوكة للدولة بعدة أمور تشمل إعادة توزيع وإعادة تنظيم الأصول المملوكة للدولة تحويل بعض المشاريع المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة وإقامة مشاريع مشتركة صينية أجنبية وشركات مساهمة، وتعزيز المشاريع العملاقة مع إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (٣) تحويل إدارة المشاريع وفق متطلبات اقتصاد السوق مع السعي إلى الانفصال عن الحكومة تدريجياً، لاستكشاف السبل الفعالة لإدارة الأصول المملوكة للدولة وتحويل المشاريع إلى أشخاص قانونيين مستقلين مسؤولين عن أرباحها وخسائرها؛ (٤) تعزيز التقدم التقني وتحديث المشاريع عن طريق الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والتعاون بين المنتجين الصناعيين والجامعات ومعاهد البحث؛ (٥) توطيد روح المنافسة بتشجيع المشاريع المملوكة للدولة على الدخول في عمليات اندماج وحياة والحد من عدد موظفيها أو إعادة توزيعهم، مع تعبئة كل قطاعات المجتمع لإيجاد فرص العمل وضمان حد أدنى لمستوى معيشة العمال المستغنون عنهم من المشاريع المملوكة للدولة.

٣٠ - وإلى جانب ما ذكر من إصلاح القطاع العام نفذت حكومته استراتيجيات تتعلق بالقطاع الخاص، وشملت أولاً تعزيز تشريعات حماية الحقوق والمصالح القانونية لعمال المشاريع الخاصة وعمال المهن الحرة؛ وثانياً تنفيذ سياسات تشجع على تنمية القطاع الخاص، بأمور من بينها إعطاء المشاريع الخاصة الحق في الاستيراد والتصدير اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ومنح المساعدة الإنمائية للمشاريع مع الإعفاءات الضريبية للعمال المستغنون عنهم من يرغبون في بدء أعمال خاصة بهم، وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (ويجوز النظر في ضمانات القروض ورأس المال المشاريع)؛ ثالثاً، إيجاد الظروف الملائمة للمنافسة العادلة بين المشاريع مع كل أنواع الملكية عن طريق التدرج في تقديم المعاملة الوطنية لكل أنواع المشاريع، بما في ذلك المملوكة لمستثمرين أجانب، والإذن بتنمية المشاريع الخاصة في كل المجالات غير التي تحظرها الدولة صراحة.

٣١ - وأضاف أن التنمية الصناعية عامل عام يسهم في النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وهي أداة رئيسية أيضاً في تخفيف وطأة الفقر وتوليد العمالة. وهذا هو السبب في أن أصبح اتساع الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في التصنيع والتكنولوجيا الصناعية مصدر قلق. ولذا فمع التشدد على ضرورة التنمية الصناعية المستدامة ينبغي عدم إغفال التعاون الإنمائي الصناعي بمعناه التقليدي. ومن ثم أصبح من المحتم أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها تجاه البلدان النامية وذلك بتقديم الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب اللازمين للتنمية الصناعية. بل إن الحاجات تكون أكثر حدة في أفريقيا التي هي قارة فقيرة ناقصة التصنيع وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهد لتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠٠٢-١٩٩٣).

٣٢ - وباعتبار اليونيدو وكالة التنسيق المركزية التابعة للأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية فإنها قدمت إسهامات هامة في التنمية الصناعية والإنشاش الاقتصادي للبلدان النامية. وبينما تواصل الصين دعمها للمنظمة فهي ترجو أن تتمكن اليونيدو المتتساوية بتركيز عملها على الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة والتنمية الصناعية المستدامة، من تركيز مواردها البشرية والمالية المحدودة لخدمة احتياجات البلدان النامية بمزيد من الفعالية.

٣٣ - السيد ييبيرز (إكوادور): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلته غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن العولمة أصبحت الآن أمراً واقعاً وأن البلدان النامية بذلك قصارى جهدها كي تندمج في النظام العالمي الجديد بوضع برامج لتنمية الهيكل رغم ارتفاع تكاليفها الاجتماعية ففتحت أسواقها وتحولت إلى دول عصرية وكافحة الفساد. وعلى الرغم من تلك الجهود كلها لا تزال هناك فجوات واسعة في مجال التنمية. ولا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراً تزداد اتساعاً.

٣٤ - وقد أظهرت العولمة ضعف البلدان النامية أمام الأزمات المالية وهبوط أسعار معظم السلع الأساسية وتأثيرات الكوارث الطبيعية. وأعرب عن ازعاجه إزاء هبوط مستوى التعاون الإنمائي ونقص الحساسية إزاء المصاعب الاجتماعية الخطيرة التي تواجه المجتمعات الفقيرة. فالعولمة لم تسفر عن توزيع عادل للثروة ولا عن تقدم علمي أو تحسن في الحالة الصحية على المستوى العالمي ولا عن إثراء للثقافة.

٣٥ - ولذا فالأمر متترك للأمم المتحدة باعتبارها أكثر هيئات المجتمع الدولي ديمقراطية، كي ترسى الأساس لنظام دولي أكثر عدلاً. ولم يمكن تحقيق العولمة وفق الخطوط العامة للنموذج الإنمائي التي ثبتت عجزها عن تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر كي يعيشوا بكرامة وعزّة، وعن الالتزام بديمقراطية حقيقية وعدالة اجتماعية.

٣٦ - وأضاف أن وفده يؤيد إقامة نظام تجاري دولي بمبادئ واضحة المعالم وشفافية ويمكن التنبؤ بها. وسوف تشكل الجولة الجديدة لمناقشات منظمة التجارة العالمية خطوة واضحة نحو تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي بحيث لا توجد في الألية الجديدة أي حماية أو قواعد غير تعريفية أو تدابير انفرادية وخارج الحدود الإقليمية مما يعوق حالياً حرية التجارة ويسد الطريق أمام وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية.

٣٧ - وقال إن إكوادور تشجع الاستثمار الأجنبي باعتباره أداة للتنمية. ولما كان القطاع الخاص هو القوة الدافعة الأساسية للإنتاج على المستوى الدولي فوفده يؤيد أشكال التعاون الجديدة التي تساعده على تنوع التجارة واحتذاب الاستثمار الأجنبي وإقامة صناعات جديدة. وأعرب عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، وخاصة في إطار شركاء الاستثمار من الجماعة الأوروبية وبرامج الانفست' AL' التي حفظت الاستثمارات المباشرة في القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل وتنويع التجارة مع أوروبا.

٣٨ - وأوضح أن إكوادور الثابتة على التزامها تجاه التكامل تشارك بفعالية في أنشطة الجماعة الأندية التي تستخدم الإصلاحات التي تم بموجب قانون تروجيلو لسنة ١٩٩٦ في تعزيز مؤسساتها لمواجهة تحديات العولمة والارتباطات الاقتصادية الخارجية الجديدة. وبفضل الدور الدينامي للقطاع الخاص وسعت إكوادور روابطها الاقتصادية والتجارية مع شركائها التقليديين بغية التشجيع على زيادة الافتتاح مع العالم الخارجي. وبعضاويتها في مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان المحيط الهادئ وتوسيع تجارتها مع الاتحاد الأوروبي ومشاركتها الفعالة في الأنشطة دون الإقليمية والإقليمية والعالمية أصبحت تطبق بصورة شاملة مبدأ أن التجارة والتعاون بين الأمم يسهم في مواءمة التنمية وفي رفاه البشرية كما يسهم في إقامة نظام عالمي أكثر عدلاً يتميز بزيادة التضامن.

٢٩ - السيد كاسمسارن (تايلند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن تايلند قدمت المساعدة التقنية أساساً إلى البلدان الأفريقية في مجالات الزراعة والتعليم والإدارة وتنمية الموارد البشرية، في إطار العقد الثاني للتنمية الصناعية لـأفريقيا (١٩٩٢-٢٠٠٢). وتشكل تلك المجالات أساس التنمية الصناعية القوية. كما أنها تبذل الجهود لإشراك القطاع الخاص وتعزيز شراكات الأعمال بين المشاريع التايلندية والأفريقية وتستكشف إمكانات تنفيذ أنشطة أعمال تجارية مشتركة وإقامة صلات أعمال تجارية مفيدة على نحو متبادل. رغم أن تايلند اتخذت، بالتعاون مع غيرها من الشركاء، مبادرات جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا. وفي عام ١٩٩٧ استضافت المحفل الآسيوي الأفريقي الثاني في بانكوك بالتعاون مع الحكومة اليابانية والأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل أفريقيا. ومع أن تايلند لم تكن تفتق من الأزمة المالية، ورغم القيود المالية فقد ظلت على التزامها ببرنامجهما للمساعدة التقنية لـأفريقيا.

٤٠ - وينبغي استمرار تعزيز دور اليونيدو لأنه يسهم كثيراً في مساعدة البلدان النامية على تحقيق نمو اقتصادي دائم. وتايلند التي كانت تتلقى مساعدة اليونيدو في السبعينيات والثمانينيات من أجل تطوير قاعدتها الصناعية أصبحت اليوم تشرف باستضافة المكتب الإقليمي لـآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التابع لليونيدو، وسوف يستمر في العمل بتعاون وثيق مع اليونيدو لخير البلدان النامية في مجالات الإدارة البيئية والتوحيد القياسي وتنمية الموارد البشرية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤١ - وفيما يتعلق بالأعمال التجارية والعملة فإن وفده يرى أن التنمية المستدامة، ولا سيما في القطاع الصناعي، لا يمكن أن تتحقق دون إطلاق القوى الخلاقة للمشاريع الخاصة. والقطاع الخاص في تايلند هو المحرك الأول للنمو الاقتصادي. وتستند الاستراتيجية الإنمائية للبلد إلى السياسات المحببة للقطاع الخاص. بل إن حكومته في زمن الأزمة صبت تركيزها على استعادة الثقة في القطاع الخاص لاقتناعها أنه لا يمكن إلا للانتعاش القائم على القطاع الخاص أن يعود بتايلند إلى مسار التنمية المستدامة.

٤٢ - ولتحقيق تلك الغاية اعتمدت تايلند سياسات مختلفة لحفظ القدرة التنافسية لاقتصادها. وشملت تلك السياسات إصلاح هيكل الضرائب والتعرية والتشجيع على الاستثمار العادل وتقديم الحوافز لتعزيز انتعاش قطاع العقارات وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونفذت تلك السياسات بالتزامن مع تدابير شبكة السلامة الاجتماعية وصلاح الحكم والديمقراطية والإدارة البيئية السليمة والاستخدام الصحيح للبيئة حتى يتسمى بناءً أساساً متيناً لتنمية البلد.

٤٣ - وقد شدد رئيس وزراء تايلند في بيته أمام مؤتمر القمة الاقتصادية العالمية لشرق آسيا المعقود في المحفل الاقتصادي العالمي، على العناصر المختلفة لاستراتيجيته الطويلة الأجل لجعل تايلند أكثر قدرة على المنافسة: وهي (١) تحسين القدرات على البحث والتطوير؛ (٢) حفظ مهارات القوى العاملة؛ (٣) التشجيع على الاستثمار في المجالات التي تعزز الإنتاجية والكفاءة. وأخيراً فإن القطاع الخاص التايلندي ظل يشجع على العمل

في سبيل تحقيق المعايير الدولية المتعلقة بالحكم والشفافية، على نحو ما أثبته قانون غسيل الأموال المعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٩.

٤٦ - ومن العناصر الهامة في الجهود المبذولة لتحسين القدرة التنافسية ترشيد المشاريع المملوكة للدولة عن طريق الخصخصة. بمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي صاغت تايلند خطة رئيسية لإصلاح القطاع العام شملت ٥٩ مشروعًا مملوكاً للدولة في قطاعات أساسية كالاتصالات والنقل والمياه والطاقة مما يمهد الطريق لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

٤٧ - ورغم كل الجهود المبذولة لتعزيز قطاع الأعمال والتنمية ترى تايلند أن وجود بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية عنصر لا غنى عنه للنمو الاقتصادي المتواصل وللتنمية المستدامة في البلدان النامية وفي بقية أنحاء العالم. وكما ثبت من الأزمة فلا منجي لأي اقتصاد من موجات الصدمات الناجمة عن الانهيارات المالية أو الأضطرابات الاقتصادية في أي بقعة من بقاع المعمورة. ولا تستطيع الجزر المزدهرة أن تدوم في جو من الفقر ونقص التنمية. ولذا توصي تايلند بإقامة تعاون دولي قوى وخاصة تعاون صناعي إقليمي كي ينهض اقتصاد عالمي سليم على أساس المنافسة والإنصاف ونحن على اعتاب الألفية الجديدة.

٤٨ - السيد أوزجيرгин (تركيا): قال إن الجهود المبذولة لإعادة تحديد دور الدولة في الاقتصاد وجدت أساساً لها خلال التسعينات. ومن ثم تزايد تقبل القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية.

٤٩ - وتشمل الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة نحو السوق الحرة الحد من القيود على الواردات بما يخلق بيئة منافسة على الصعيد الوطني ويختبر المشاريع المملوكة للدولة للشخصية ويخفف الأعباء الضريبية. وتتصل التدابير الأساسية المتخذة في ذلك السياق بقابلية العملات للتحويل، وبالتصريح بالملكية الأجنبية، وبالرقابة الإدارية وبالتركيز على الصادرات وإزالة الحاجز التعرفي وغير التعرفي.

٤٧ - وتعتبر تركيا أن من الممكن أن يكون بوسع القطاع الخاص أن يعمل على نحو أفضل حين تكون تدخلات الدولة في الأنشطة الصناعية والتجارية في حدتها الأدنى. وينبغي أن تركز السياسات الرامية إلى حفز دور الدولة من حيث تنظيم الاقتصاد ومراقبته، على كفالة عدالة المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وحماية العمال والمستهلكين وضمان حرية تدفق المعلومات، وكذلك على وضع إطار قانوني وهيكلي مناسب.

٤٥ - وفي الوقت الذي تسعى كل البلدان إلى اجتذاب الاستثمارات تزداد انتقائية المستثمرين المحتملين في النظر إلى العائد المرجح أو عوامل الخطر في أي مشروع استثماري. ولهذا السبب تصبح البلدان التي لها تقليد في الإدارة السليمة هي المتميزة. فلا بد لاجتذاب الاستثمارات الجديدة. والحصول على سجل تتبعي لاستخدام الأموال على نحو مسؤول وتقديم العوائد الملائمة، من توافق الإدارة الصالحة للشركات، سواء من حيث الشفافية أو حماية حقوق المستثمرين أو المسائلة أو الامتثال الكامل للقوانين السائدة.

٥٠ - وفيما يتعلق بقطاع الأعمال والتنمية قال إن دور الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات البلدان النامية دور محمود. فقد حققت ناتجاً أكبر وأكثر تنوعاً باستثمارات أقل. وأوجدت فرصاً للعملة بتقليلها تكاليف الاستثمار، وتحملت التقلبات الاقتصادية بشكل معقول بسبب مرونة هيكلها المكيفة لمواجهة التغيرات في الطلب وأنماط الاستهلاك، وشجعت على توازن التنمية الإقليمية، ومالت إلى تصحيح الخلل في توزيع الدخل الوطني. غير أن الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم واجهت صعوبات في الحصول على القروض والاستفادة من الحواجز أو آليات التمويل المفتوحة أمام الأعمال الكبيرة. ومستويات التكنولوجيا منخفضة عموماً ويصعب أن تجذب الموظفين المهرة.

٥١ - وأعلن ترحيبه بأن الكثير من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، فضلاً عن مؤسسات بريطون وودز سلمت بدور ومشاكل العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم النامي والعالم المتقدم النمو. فعليها أن تواصل دعمها للأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات التدريب والتكنولوجيا وتقديم المشورة في الإدارة والتسويق، وأن توفر لهذه الأعمال المساعدة المالية التي يفضل أن تكون عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٥٢ - وذكر أخيراً أن وفده يرى أن مشاركة القطاع الخاص في السياسات الاجتماعية هي الآن أهم منها في أي وقت مضى. وأن من الواضح أنه لا بد من دعم كفاءة اقتصاد السوق لشبكة من الهيئات الاجتماعية المنسقة تنسيقاً جيداً. ويستطيع هذا على الصعيدين الوطني والدولي ألا يستطيع اقتصاد السوق أن يطبق بكفاءة حقيقية إلا بعد أن يتم التغلب على الإقصاء والجور الاجتماعي. ومن ثم يصبح من المهم عزل الخدمات الاجتماعية الأساسية عن تقلبات الدوائر الاقتصادية بطرق تشمل إقامة شبكات السلامة الدولية.

٥٣ - السيد باعلي (الجزائر): قال إن المناقشة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي في مساعدة أفريقيا، لها أهمية خاصة للجزائر وهي بلد ليس أفريقيا فحسب بل ويتولى الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولمجموعة الدول الأفريقية التي يتكلم باسمها.

٥٤ - ولم تدل قضية تصنيع أفريقيا الاهتمام اللازم من المجتمع الدولي الذي يركز على مناطق أخرى من العالم النامي وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية لأن تلك هي المناطق التي يجد بها ما تسمى البلدان الناشئة. ولا يزال برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، بعد سبع سنوات يواجه عقبات عديدة عددها الأمين العام بوضوح في تقريره (A/54/320) ولذا يخشى أن يتعرض العقد الثاني لمصير العقد الأول نفسه: خلف الوعود والإقرار بالفشل.

٥٥ - الواقع أن المبادرات الهامة لا تنجح إلا إذا تلقت الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي، إذ أن الموارد التي تعبأ من داخل أفريقيا، وهي محدودة بهذا الشكل، لن تكفي. وقضية الموارد المالية، سواء أكانت مساعدة إنسانية رسمية أو استثماراً أجنبياً مباشراً تظل حيوية بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية. وأوضح أن الطلب على المساعدة والتعاون في هذا الصدد من المجتمع الدولي ليس مسألة ضعف ولكن مسألة ثقة وعلامة على الثقة في

التضامن الدولي الذي أصبح في ظل الظروف الراهنة من العولمة السريعة، شرطاً أساسياً لاندماج بلدان الجنوب بشكل منظم في الاقتصاد العالمي. وال الحاجة لذلك التضامن ثابتة في التقرير الذي أعطى صورة للاقتصاد الأفريقي ليست وردية بحال.

٥٦ - ولا يمكن الاستشهاد بالتأثير العكسي للعولمة على سبيل الشرح، لأن أفريقيا التي لم تندمج تماماً في العملية قد نجحت في النجاة من الأوضاع الناجمة عن الأزمة الآسيوية. ومع ذلك فالتأخر في تصنيع أفريقيا يهدد باتفاق تهميشها. ولكي يمكن مساعدة البلدان الأفريقية التي تعتمد اقتصاداتها على عدد محدود من السلع الأساسية لتعزيز صادراتها يجب أن تبذل الجهود لتشجيع التنويع وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام المنتجات الأفريقية واجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القارة التي تذخر بإمكانات التي لم تستغل.

٥٧ - واستجابة لذلك الضعف الخطير أطلقت البلدان الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التحالف من أجل تصنيع أفريقيا الذي كان من المعتقد أنه أداة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الشركات الأفريقية وغير الأفريقية. ثم إن القادة في الجمعية الخامسة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والاجتماع الأول لفريق رؤساء الدول والحكومات الراعين للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، شددوا على الأهمية الحيوية للتنمية الصناعية في القارة الأفريقية من أجل التحول الهيكلي للمجتمعات الأفريقية، وباعتبارها أحد عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فذكر أن هناك التزامات مختلفة تم التعهد بها في ذلك الصدد: بتكييف الجهود لعكس الاتجاه الحالي نحو تخفيض تدفقات الاستثمار المباشر في أفريقيا وبمساعدة نصيب أفريقيا من الناتج الصناعي العالمي؛ وبتنشيط الموارد المحلية من أجل التصنيع في أفريقيا والقضاء على جميع العقبات التي تعرقل الاستثمارات الأجنبية؛ وبتكثيف الجهود لتمويل برامج التصنيع الوطنية.

٥٨ - وينبغي تأكيد الدور الحاسم للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي؛ بيد أن القطاع الخاص ليس الدواء الناجع، خاصة وأنه كثيراً ما يتأثر بشكل كلي بالرغبة في تحقيق الربح، وهو ليس سخياً بصفة عامة في مجال نقل التكنولوجيا إلى بلدان الجنوب. وعلاوة على هذا ينبغي ألا تحجب مناقشة دور القطاع الخاص مسؤولية المجتمع الدولي عن أن يهب لمساعدة أفريقيا، وهي مسؤولية تزداد مع كون الكثير من المشاكل التي تواجه القارة الأفريقية لها جذور في تاريخ ليس بالسريع عندما كانت أفريقيا معتبرة مصدراً للمواد الخام المعروضة للنهرة والموارد البشرية التي تستغل حتى كوقود للمدافن.

٥٩ - وأشار في ذلك السياق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي جعلت من تصنيع أفريقيا أولويتها المطلقة والتي تكرس نفسها الآن لتأمين المساعدة المالية الدولية التي تتطلبها هذه المهمة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، وخاصة البنك الدولي، أن تلتزم بتسريع تنفيذ برنامج العقد الثاني، ولا سيما ما يتعلق بتنمية المشاريع المحلية وتعزيز القدرات العلمية والتقنية للبلدان الأفريقية وتكرис جهود إضافية لاستخدام شتى أنواع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - السيد تيشومي (إثيوبيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلّى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فمنذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٠٨/٥٢ طرأ تغيرات هامة على القارة الأفريقية. فواصلت بلدان المنطقة جهودها لإنجاح بيئة اقتصادية تؤدي إلى الاستثمار والتجارة. ونذلت برامج لتنمية الهيكلية والتنمية القطاع الخاص، وعكفت على برامج قطاعية ذات أهمية حيوية لتنمية البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. غير أنه ليس فيما تم من إصلاحات لأن ما يدعو للرضا. فدور القطاع الصناعي في القضاء على الفقر أو في توليد فرص العمل ظل دوراً غير ذي بال. ويعزى الضعف في هذا القطاع بقدر كبير إلى أوجه الصرامة في جانب العرض الناجمة عن الاختناقات في البنية الأساسية والقيود على الطلب الناشئ عن نقص القوة الشرائية. ثم إن السياسات الهدافة إلى تصحيح أوجه الخلل في الاقتصاد الكلي فشلت في التأثير في الاستراتيجيات المتساوية التي تركز على القطاع الصناعي. وتلك الفكرة في برامج التكيف، التي اقترن بتحرير التجارة الذي أفضى إلى تدفق السلع الأساسية الرخيصة الثمن، ساعدت على الحد من الطلب على السلع المنتجة محلياً. ويطلب دمج أفريقيا في عملية العولمة عن طريق تنمية القطاع الصناعي، إجراء تحسينات في قاعدة الموارد البشرية المتاحة، وتنوع القطاع الصناعي وتوفير الخدمات المالية المناسبة. فينبغي أن يتبع المجتمع الدولي التعاون الحقيقي القائم على مبادئ الشراكة والملكية المحلية وتعزيز التنفيذ الوطني، نظراً إلى أن الكفاءة في استغلال موارد أفريقيا المعدنية والزراعية والبشرية يمكن أن تساعد في تعزيز اقتصاد عالمي أو فرنسي صحة.

٦١ - وفي ضوء تلك الاعتبارات فإن وفده يؤيد تماماً البرامج التي حددتها التحالف من أجل تصنيع أفريقيا والتي تدعوه، فيما تدعوه، إلى تعزيز الشراكة في مجال بناء القدرات وتعزيز التكامل الإقليمي ودفع توافق الآراء فيما بين كل الأطراف المؤثرة في القطاع الصناعي وبرامج الملكية الوطنية. ففي إطار هذا التحالف تمكّن ١١ بلداً أفريقياً من وضع برامج وطنية متكاملة تكمّل تماماً استراتيجياتها الإنمائية الشاملة. ويرجو وفده أن يساعد مؤتمر الشراكة الصناعية والاستثمار في أفريقيا المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، في تأمين الدعم التقني والمالي اللازم للبرامج المتكاملة الموضوعة من قبل والبرامج التي لا تزال في طور الإعداد. ويستحق التحالف من أجل تصنيع أفريقيا دعم الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية.

٦٢ - وقال إن وفده يلاحظ بارتياح وضع مشروع لإنشاء مركز لتعزيز الاستثمار والتنمية بين البلدان الأفريقية الآسيوية، وكذلك مطالبة بلدان مجموعة الـ ٧ بإقامة شراكة عالمية للتصدي لمشاكل التنمية الصناعية في أفريقيا، وتعزيز نصيب أفريقيا من الناتج الصناعي العالمي.

٦٣ - وذكر أنه بينما توجد عدة مبادرات إيجابية قيد الإعداد فمما يدعو إلى الإحباط أن الموارد المالية الضرورية للبرامج التي ترعاها اليونيدو ليست في الطريقة. الواقع أن تقرير اليونيدو لعام ١٩٩٨ يشير إلى حدوث انخفاض في مستوى تمويل التعاون التقني وإلى أن ٤٠ في المائة من التبرعات التي أقرّها المانحون لليونيدو قد وجّهت إلى دعم خدمات أو مؤسسات في البلدان المانحة. ووفده يرجو مخلصاً أن تساعد المبادرات المتعلقة بالشراكة الصناعية والتنمية في أفريقيا في تأمين الموارد التقنية والمالية الضرورية لتنفيذ البرامج القطرية المتكاملة الموضوعة برعاية العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا. وهو يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام

(A/54/320) بشأن المسار الذي يتبع في تنفيذ الشراكة المتواخة. وينبغي إقامة صلة جديدة بين التنمية والمساعدة والاستثمار حتى يتسمى تحسين الموارد البشرية والبني الأساسية في أفريقيا. كما ينبغي أن تمنح التيسيرات الاستثمارية لمشاريع القطاع الخاص اهتماماً جاداً لأنها يمكن أن تولد فرصاً للعملة.

٦٤ - وقال أخيراً إن وفده يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيدو للنهوض بالتصنيع في أفريقيا. وهو يدعوا اليونيدو إلى العمل بتعاون أوسع مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وإلى تسريع عملية الامرکزية.

٦٥ - السيد بو كامون (كوت ديفوار): قال إن الموضوع قيد النظر يكتسي أهمية أولى بالنسبة لبلده كما هو بالنسبة لافريقيا كلها، نظراً إلى أن التصنيع هو ركاز سياسة أفريقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفق ما أشير إليه بوضوح في تقرير الأمين العام A/54/320 فإن أفريقيا مهتمة في التجارة العالمية نتيجة لاعتمادها الشديد على المنتجات الأولية. وفي ذلك السياق الدولي الذي لا يبشر بخير اضطلاع البلدان الأفريقية بتنوع إنتاجها عن طريق تعزيز مشاريع التصنيع وتجهيز المواد الخام. وهذا التصنيع الذي يرمي إلى زيادة القيمة المضافة إلى منتجات التصدير بقصد زيادة المشاركة الأفريقية في الأسواق العالمية، يواجه عدداً من التحديات والمخاطر، وبعضها ناشئ عن آثار العولمة. ويواجه التصنيع في أفريقيا عوامل سلبية كنقص الموارد المالية بسبب قلة المدخرات الوطنية وأعباء الدين الخارجية الثقيلة وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وندرة الموارد البشرية المدرية وصعوبة الحصول على المعارف العلمية والتقنية. وللتغلب على تلك التحديات اتحدت البلدان الأفريقية في تحالف هو التحالف من أجل تصنيع أفريقيا. واعتمدت خطة عمل من جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتم تشكيل فريق راعيين للتحالف تدعمه لجنة توجيهية مؤلفة من رجال أعمال مبرزين من القطاع الخاص وممثلين لوزارات الصناعة. وأقر فريق الراعين بالدور الحاسم للتصنيع في التحول الهيكلي الكمي والكيفي للمجتمعات الأفريقية وكذلك في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر.

٦٦ - وأوضح أن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها اليونيدو لمساعدة البلدان الأفريقية على حل المشاكل التي ينطوي عليها إنشاء صناعة عصرية ذات كفاءة في آن واحد. وقد أقامت كوت ديفوار استراتيجية تصنيعها على أساس أربعة مبادئ هي: السعي إلى أقصى تخفيض للإنتاج الزراعي، الذي هو شرط أساسي لتحقيق تنمية صناعية نشطة ومنافسة على الصعيد الدولي؛ واعتماد استراتيجيات قطاعية تتركز على تنمية أربعة قطاعات أساسية (الزراعة والتعدين والطاقة والصناعة)؛ والمراعاة الواجبة لعملية تكامل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتحسين العلاقات بين السلطات العامة والقطاع الخاص بقصد إيجاد مناخ الثقة، الحيوي لتجديد الاستثمار والنمو.

٦٧ - السيد أوسي دانكوا (غانا): قال إن هيكل الاقتصاد الأفريقي ظل بلا تغير بعد انقضاء أربعة عقود على الاستقلال. وقد تخلفت أفريقيا عن بقية أنحاء العالم في الإنتاج الصناعي بل إن بعض البلدان في القارة شهدت تحولاً صناعياً عكسيًا غير أن قضية التنمية الصناعية في أفريقيا اكتسبت الآن إلحاحاً متزايداً في ضوء حاجة

القارة إلى تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويبرز تقرير الأمين العام A/54/320 عمق مشاكل الفقر في أفريقيا والدور الهامشي للقارة في الاقتصاد العالمي. وكما بين التقرير فالتحول الاقتصادي السريع لـأفريقيا يمكن في الربط بين التنمية الصناعية والنشاط الزراعي، بما في ذلك الإنتاجية الزراعية العالية والوصول المعزز إلى التعليم والتكنولوجيا. بيد أن تدابير الإصلاح الاقتصادي الذي تنهض به البلدان الأفريقية في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصيغة الموضوعة للاقتصاد الكلي المدفوع من الدول المانحة، قضت على الصناعات المحلية بينما زادت في الوقت نفسه من تكاليف التعلم. ومن ناحية أخرى لم يؤد النجاح في تنفيذ سياسات جذابة للاستثمار والضرائب في كثير من البلدان الأفريقية إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. ولذا تدعو الحاجة إلى استمرار تنقية العملية التي بدأت في واشنطن لكفالة أن تشكل جوانب تخفيف وطأة الفقر والجوانب الاجتماعية الأخرى في التنمية، الأساس لسياسة الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي النظر في السبل المبتكرة لزيادة رأس المال المخصص للتنمية الصناعية في أفريقيا. وفي ذلك السياق فإن استخدام ضمادات الاستثمار ومخططات التأمين ضد المخاطر ينبغي أن يوسع نطاقه وتزاد فعالية استهدافه. وبالمثل فالجهود المبذولة لكفالة وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية لم يكن لها التأثير المرجو نظراً للقيود في جانب العرض. وستصبح المساعدة التقنية ذات أهمية حاسمة إذا أريد أن تتمكن أفريقيا من الاستفادة من الأفضليات التجارية في المستقبل.

٦٨ - واستطرد قائلاً إنه يلزم اتباع نهج شامل لكفالة الظروف التي تدعم التنمية الصناعية لـأفريقيا. وإن وفده مغبطة لأن اليونيدو بدأت تنفيذ برامج متكاملة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. فاليونيدو تشدد وبحق على ضرورة وضع استراتيجية أكثر شمولاً لتحسين المنافسة في الأسواق العالمية بدلاً من التركيز الحالي على معايير التكلفة والأسعار. ومن الخطوات الحيوية في متابعة تلك الاستراتيجية شراكتها الاستراتيجية الجديدة مع منظمة التجارة العالمية وتركيزها على قضايا الصناعة التجارية في الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً.

٦٩ - وأردف قائلاً إن زيادة عدد أعضاء فريق الراعين للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا دليل على التزام القادة الأفاريقين بتصنيع القارة. ومن مسؤولية الحكومات الأفريقية أن تدعم تنمية القطاع الخاص في أفريقيا، وعلى سبيل المثال عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على التشاور بين الحكومة والقطاع الخاص على أعلى مستويات اتخاذ القرارات. كما أن مؤتمر وزراء الصناعة الأفاريقين يكفل، هو نفسه، تمثيل القطاع الخاص في لجنته التوجيهية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تهيئ أيضاً الظروف الملائمة لإقامة قطاع مصرفي سليم؛ وذلك يتطلب الدعم من المجتمع الدولي بقصد بناء القدرات. ويقتضي الأمر خليطاً من الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي بغية تحسين قدرات الموارد البشرية، وتعزيز القدرات التقنية والإدارية، وبناء الهياكل الأساسية وحفظ تعبئة الموارد المحلية. كما أن نقل التكنولوجيا والمهارات أمر حاسم بوجه خاص شأنه شأن قضايا البحث والتطوير.

٧٠ - وأضاف أن وفده يهيب بالدول الأعضاء أن تزود اليونيدو بالدعم السياسي والمالي، بالنظر إلى دورها في تعزيز التصنيع في أفريقيا. ويشير وفده في ذلك السياق إلى أن رفع مستويات المعونة الإنمائية الرسمية،

وتنفيذ تدابير تخفيف وطأة الديون على القارة مسألة تسهم بقدر كبير في إزالة العقبات التي تقف في وجه التصنيع. وعلى هذا فهو يؤيد المطالبة بمقاييس الديون بالتنمية الصناعية، ويؤيد اقتراح زيادة رأس المال من خلال الشراكات العامة والخاصة في البلدان المتقدمة النمو من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا.

٧١ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ينبغي أن تواصل ممارسة دورها الرائد إلى جانب اليونيدو، في تقديم الدعم من أجل تحقيق أهداف ومقاصد العقد الدولي للتنمية في أفريقيا. كما أن مواءمة البرنامج القطري للعقد مع إطار الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية ينبغي تعزيزها في سياق كفالة زيادة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وكذلك الشراكة بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأخيرا، ينبغي أن تستكشف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانيات مساعدة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تجميع مواردها المخصصة للبحث والتطوير، كسبيل إلى تقليل التكلفة والوصول بالنتائج إلى أقصى مداه.

٧٢ - السيد ريشيتنياك (أوكرانيا): قال إن عملية تنمية القدرة على إقامة المشاريع والشخصنة وإنهاء الاحتكارات وإلغاء النظم الإدارية، أهمية خاصة لاقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، التي ترسى الأسس لاقتصاد السوق. ويساعد قطاع الأعمال الخاص في تعزيز الحرية الاقتصادية وفي تعبئة الطاقة وتشجيع الناس على تأكيد إحساسهم بالمبادرة وتحقيق تطلعاتهم. وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دور حاسم في دفع عملية التحول إلى اقتصاد سوق. وأصبحت روح المبادرة مفهوما جديدا جذريا لدى الجيل الحالي من الأوكرانيين. فبمرور العقود فرضت على السكان الأوكرانيين مفاهيم وأهداف لا تتفق وتلك الروح، ورفضت الحواجز المتعارف عليها عالميا للنمو الاقتصادي الفعلي. وبإضافة إلى ذلك ورثت أوكرانيا المتناقضات الداخلية لنظام إداري مخطط، والتي تراكمت على مدى عدة عقود - وهو نظام صارم طبع بالطابع العسكري تماما واحتل توازنه الهيكلي. وبعد أن نالت أوكرانيا استقلالها اتخذت الحكومة تدابير حاسمة لتجديد الاقتصاد وتغيير عقلية الناس بقصد تحرير قوى السوق وتنمية روح المبادرة. وهي تسلم بأن أمامها الكثير الذي يتحتم عمله لإيجاد اقتصاد سوق تنافسي قادر على الاستجابة لاتساع نطاق احتياجات ذلك المجتمع. وفي اجتماع أصحاب المشاريع عقد مؤخرا في كييف حدد رئيس أوكرانيا سبع مهام رئيسية يتبعين إنجازها: وهي إكمال عملية الشخصية؛ وإعمال الحق في الملكية الخاصة للأراضي؛ وحماية الدائنين والمستثمرين والملكية الخاصة؛ وإيجاد بيئة اقتصادية مؤاتية؛ وإصلاح النظم الضريبية؛ وتعزيز العملية الوطنية؛ وحفز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (بما يشمل تسريع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية).

٧٣ - وأضاف أن لهيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية دورا هاما في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وأوكرانيا تستفيد من برنامج تنفذه اللجنة الاقتصادية لأوروبا يرمي إلى تعزيز روح المبادرة في البلدان التي تمر اقتصادتها بمرحلة انتقال. ووفده يرحب بما يضطلع به في أوكرانيا على أساس متعدد الأطراف (من قبل منظمات كالأنونكتاد واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وعلى أساس ثنائي. وللتلافي الإزدواجية والتدخل أصبح من المهم أن يحسن

التنسيق فيما بين المنظمات المختلفة وأن يوسع اشتراك القطاع الخاص. كما أن أوكرانيا ترى أن استخدام الطرائق الالكترونية في التجارة يمكن أن يساعد على حفز روح المبادرة بالمشاريع. وهي تؤيد في هذا السياق إجراء دراسة معمقة عن الجوانب التقنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية في التجارة الالكترونية، بقيادة الأونكتاد.

٧٤ - وقال إن حكومته ترحب بالتطورات الأخيرة في اليونيدو. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز تلك المنظمة بتحسين الاستفادة من قدراتها الحالية في حدود ميزانيتها التي شهدت تحفيضاً كبيراً. فاليونيدو الآن في وضع يتيح لها زيادة دورها في تنسيق جهود الوكالات الدولية المختلفة في مجالات العلم والصناعة والإيكولوجيا. وبفضل ما لها من دراية في موائمة التشريعات وما اكتسبته من خبرة من التعاون مع عدد من الهيئات أصبح لها إسهام في عملية العولمة. وينبغي لليونيدو أيضاً أن تزيد التشدد على نقل التكنولوجيا بما في ذلك نقلها من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مثل أوكرانيا. فحكومته حريصة على الحفاظ على التعاون الوثيق مع اليونيدو في عدد من المجالات وترجو أن يعزز مركز الاتصال الوطني الذي أقامته اليونيدو في كييف ذلك التعاون.

٧٥ - السيد هويل (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية علاقة فريدة مع القطاع الخاص في إطار منظومة الأمم المتحدة، حيث اعتبرت شريكة كاملة مع الحكومات. وينتظر من الشركاء أن يعززوا المبادئ المؤكدة في الأهداف الاستراتيجية للمنظمة: وهي تعزيز الحقوق الأساسية في العمل؛ وكفالة الأمن الوظيفي والدخل للجميع؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية وتنمية الحوار الاجتماعي. وقد حدد إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية، المعتمد من المنظمة في عام ١٩٧٧، المبادئ التي ينبعي التمسك بها في ميادين العمالة والتدريب وظروف العمل والعلاقات الصناعية؛ وأسهم في إقامة شراكة بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال؛ وكفل التوازن بين الحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وال الحاجة إلى سياسة اجتماعية منصفة وتقدمية.

٧٦ - ولما ووجهت منظمة العمل الدولية بتطور العلاقات بين الأعمال التجارية والمجتمعات العالمية على الصعد العالمية والوطنية والمحلي، أصبحت تسعى إلى إيجاد طرائق جديدة لمساعدة في الحوار وتوجيهه. وسوف يستكشف المحفل الثاني لمشاريع المنظمة المقرر عقده في جنيف خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مفهوماً جديداً لتنمية المشاريع يراعي فيه البُعد الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٩ قامت المنظمة أيضاً بتنظيم سلسلة من حلقات العمل في تورينو بالتعاون مع زميل من موظفي الأمم المتحدة، وشددت تلك الحلقات على أهمية الحوار والشراكة العملية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأوساط الأعمال الوطنية والدولية بقصد تعزيز أهداف التنمية. وتصدرت المنظمة أيضاً بنشاط توطيد التحالف العالمي بين الأمم المتحدة وأوساط الأعمال، الذي أعلنه الأمين العام في دافوس في عام ١٩٩٩. وتوصل بالفعل إلى اعتماد التدابير التي تشجع القطاع الخاص على التقيد بمعايير العمل وحقوق الإنسان والحماية البيئية. وذكر أخيراً أن برنامج المنظمة للتعاون التقني عزز بالفعل إيجاد فرص العمل في الأعمال التجارية والتعاونيات في كثير من القطاعات.

٧٧ - وتعكس هذه الخطوات جميعها أن مجتمع الأعمال التجاري موجود في صلب عملية التنمية؛ وأن دوره هذا، باعتباره قناة للاستثمار ومنها للموارد الطبيعية وموفرًا لفرص العمل ومقدما للسلع والخدمات أكثر أهمية من الناحية الكمية. وفي عام ١٩٩٨ اعتمدت منظمة العمل الدولية إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي تتعهد الدول الأعضاء بموجبه باحترام حرية إنشاء الرابطات وتعترف بالحق في المساومة الجماعية وبالقضاء على السخرة وبالغاء عمالة الأطفال وبالقضاء على التمييز في الوظائف. ولم تكن تلك القاعدة لتوجد لو لا الآليات التي تكفل الممارسات المسؤولة في أماكن العمل، ومعايير العمل اللاقعة واحترام الحقوق الأساسية للعمال أينما كانت موضع عملهم.

٧٨ - السيد ديلاني (بابوا غينيا الجديدة): قال إن القطاع الخاص النشط هو الأداة الرئيسية التي يولد بها المجتمع فرص العمل والثروة ويعزز توفير السلع والخدمات للسكان. والشخصية توفر للحكومات الإيرادات التي تمس حاجتها إليها والتي تتيح لها الدعم الفعال للتنمية المستدامة. إلا أنه ليس من الواقعية في شيء أن يتوقع نمو حقيقي في القطاع الخاص المحلي حين يضطر البلد إلى إنفاق عائدات تصديره على خدمة الديون. وأوضح أن خبرة بلده تدل على أن سياسة الشخصية مهمة شاقة تتطلب تحفيظها منهجياً وتقبلاً هاماً كي تهبط آثارها السلبية إلى أدنى مستوياتها، بما في ذلك تردي التلاحم الاجتماعي. وحكومته ملتزمة بأن يجعل من الشخصية حافزاً للنشاط الاقتصادي المنتج ودافعاً لتحسين الاستثمار الاقتصادي الشامل وإيجاد بيئة تمكين للاستثمار. وهي إذ تعكف على وضع خطة طموحة فقد افتتحت بورصة للأوراق المالية، وتشجع المؤسسات على التسجيل بها بقصد وضع المؤسسات الوطنية على قدم المساواة في مسار منافسيها الدوليين.

٧٩ - وقال إن حكومته أصلحت القطاع العام للقضاء على الفساد وزيادة الثقة به بين كل الأطراف المؤثرة والأعمال الحرة وموظفي الخدمة المدنية والقادة السياسيين. وعلاوة على هذا فالتشجيع على تحسين ظروف العمل ينبغي أن يعزز المسائلة والمسؤولية. ولذا فوفده يرحب بمبادرة الأمين العام بزيادة التعاون الدولي في ذلك المجال وخاصة عن طريق تعزيز الشراكة الوثيقة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والحكومات. فينبغي لكل بلد أن يكون قادرًا على إحداث التغييرات اللازمة وفق ظروفه الخاصة ومع احترام المبادئ المشتركة المتعلقة بالشفافية وصلاح الحكم والمساءلة.

٨٠ - وأوضح أن النقص في البنية الأساسية يظل أحد العقبات الأساسية التي تحول دون تحقيق البلدان النامية الاكتفاء الذاتي واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وبينما ينبغي أن تستثمر البلدان بقدر كبير في مرافق البنية الأساسية الوطنية، لا تكون هذه المهمة يسيرة حين تفتقر إلى ما يلزم من رأس مال وтехнологيا. كما أن التدريب مسألة حيوية، وقد ساعدت صناديق وبرامج الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في سد الفجوات في البرامج الوطنية في هذا المجال. وتصادف المؤسسات في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ صعوبات مالية خطيرة بسبب الكساد الذي أعقى الأزمة المالية الآسيوية. ولذا تهيب ببابوا غينيا الجديدة منظومة الأمم المتحدة أن تواصل برامج التدريب لتلك البلدان. وباعتبار بابوا غينيا الجديدة عضواً في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فهي مصممة على تنقيح سياسات التجارة والاستثمار التي عطلت النمو الاقتصادي وتعزيز الصناعة المحلية والتي من بينها الحاجز التجارية والاحتكرات والممارسات التجارية

التقييدية وبعض الممارسات التنظيمية. إنشاء منطقة تجارة حرة قبل ١٠ سنوات في إقليم ميلانيزيا الفرعية وسع نطاق السلع المتاجر فيها وفتح أبواب فرص جديدة أمام الشركات.

٨١ - السيد أوسيو (نيجيريا) أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدى به من قبل ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بالبند ٩٨ (أ) لاحظ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (٢٠٠٢-١٩٩٣) (A/54/320) أن دخل الفرد في قرابة نصف البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء لا يزال أدنى مما كان عليه قبل ٢٠ عاما، على الرغم من الارتفاع الاقتصادي. ثم إن الفقر تعمق وهبطت الإنتاجية التي هي أحد المعالم المذهلة للتنمية الصناعية الأفريقية. ولذا فوفده يرى أن تأثير برنامج تنصيع أفريقيا سيكون قليلاً ما لم يتضمن تدابير للتخفيف من وطأة الفقر. وهو يؤيد التوصيات التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا من خلال آليات التنسيق لفريق الراعيين الثاني، من أجل إيجاد حل لمشكلة التنصيع في القارة الأفريقية.

٨٢ - وانتقل إلى المادة ٩٨ (ب) فقال إن القطاع الخاص لن يستحوذ على نسبة هائلة من الموارد العالمية فحسب بل إنه سيؤدي دوراً أكثر أهمية في تحديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لكثير من البلدان، بسبب العولمة. فلذا أصبح من المحتم أن تدخل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ككل في شراكات معه. والتقرير يستند بقدر كبير إلى افتراض أن البلدان النامية لديها اقتصادات سوق عصرية وفعالة ذات هياكل تطبق سياسات نقدية وسياسات في الميزنة دون أي قيود خارجية. ومع هذا ففي كثير من البلدان النامية تكون الأموال المتداولة، خارج النظام المصرفي ولا يوجد تأثير لأسعار الفائدة على الاستثمار. ولتحسين الوضع الاقتصادي للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً من بينها، ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة نظرة فاحصة إلى الهياكل الاقتصادية لتلك البلدان وأن تصف لها حلول السياسة التي تعكس الأوضاع على أرض الواقع.

٨٣ - وقال إن الفساد في بلدان كثيرة هو أكبر عقبة وحيدة أمام التنمية؛ ورغم أنه يبدو أن تقرير الأمين العام يتضمن أن على حكومات البلدان النامية أن تقضي على الفساد حتى يمكنها اجتذاب الاستثمار الخاص الأجنبي، أظهرت التجربة أن القطاع الخاص وخصوصاً بعض الشركات الأجنبية العاملة بالتواطؤ مع المسؤولين الحكوميين هو الذي يعمل في الواقع بمثابة المحفز في حالات الفساد والرشوة. وقد أولت الحكومة النيجيرية أعلى الأولويات لمكافحة الفساد، وهي إذ تسلم بالصلة بين قطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية، ترى أن تنمية البلد يجب أن تحمي من العناصر السلبية لقطاع الأعمال، كالفساد مثلاً. وترغب الحكومة في استرداد بعض الأموال التي جرى تحويلها بصورة غير مشروعة إلى الخارج، وهي تعتمد في ذلك على دعم اللجنة التي يجعل ذلك ممكناً. ولذا يرجو وفده ألا يعكس مشروع قرار اللجنة للدورة الراهنة تلك الحاجة فحسب بل أن يطلب أيضاً إلى اللجنة السادسة وضع اتفاقية بشأن استرداد تلك الثروات.

٨٤ - كذلك تناول تقرير الأمين العام تزايد حجم التجارة بين البلدان النامية وشركائها من البلدان المتقدمة النمو، وفيما بين البلدان النامية. وترغب نيجيريا في إعادة تأكيد مطالبتها بزيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛ ولتسهيل ذلك الوصول يجب تغيير قواعد المنشأ التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. ولذا يدعوه وفده الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى بحث المسألة في سعيها إلى تعزيز إيجاد بيئة تمكين لتنمية القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان النامية.

٨٥ - وأعرب في الختام عن اغتنامه لأن التقرير سلم بضرورة تضمين مبادئ وقواعد عالمية معينة، بما فيها ما يتعلق بالبيئة وبتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي. ويود وفده أن يدعو إلى تطبيق المعايير في نظم الإنتاج بالشركات الأجنبية وخاصة ما كان منها في قطاعي المعادن والنفط. ولزيادة الأرباح إلى الحد الأقصى أبدت بعض الشركات العاملة في البلدان النامية إغفالاً تاماً للبيئة، الأمر الذي لا تتواهه في بلدان منشئها.

٨٦ - السيد رحمة الله (السودان): أيد البيان الذي أدى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى تقرير الأمين العام A/54/320 و قال إنه على الرغم من تحسن معدلات النمو في أفريقيا فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ ظلت آفاق النمو لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ متواضعة في ضوء المشاكل الاقتصادية العالمية الناجمة عن الأزمات المالية الأخيرة. كما أن إسهام أفريقيا في الإنتاج الصناعي العالمي لم يتجاوز ٣٪ في المائة وهبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أقل من ١٪ في المائة من مجموع التدفقات العالمية. ومثلت المديونية الخارجية على أفريقيا جنوب الصحراء ٨٠٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٨٧ - وفي ضوء ترك أفريقيا على هامش التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وازدياد سوء الفقر بعد عقد من برامج التكيف الهيكلي، يجب تنويع قاعدة إنتاج الاقتصادات الأفريقية. وقد تعهد المجتمع الدولي بذلك عندما اعتمد قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩.

٨٨ - وقال إن وفده يؤيد تماماً توصيات الأمين العام، وبوجه خاص ما يتعلق منها بتعزيز القيمة المضافة كشرط أساسي لكفالة زيادة الدخل في الريف. ويجب تجديد الدعم للعقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا كي يتتسنى تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والم المحلي في تلك القارة، ورد الاقتصادات الأفريقية ثانية إلى المسار الطبيعي.

٨٩ - وأعرب عن سرور السودان لأن اليونيدو قد فرغت من برامجها في ١٥ بلداً أفريقيا وأنها تزمع وضع برامج مماثلة في ١٠ بلدان أخرى. وسيتعين جمع نحو ١٥٠ مليون دولار لتنفيذ تلك البرامج. فينبغي أن تدرس اللجنة نتائج المؤتمر المعنى بالشركات الصناعية والاستثمار في أفريقيا، الذي عقد في داكار عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٢.

٩٠ - والمرجو أن تعتمد اللجنة المبادرات المقترحة في الفقرة ٦٩ من التقرير، وخاصة تلك الرا migliة إلى مقايضة الديون بالتنمية الصناعية باعتبارها آلية تمويل للمشاريع الصناعية.

٩١ - وبين أن وفده يرحب بحرارة بنتائج الاجتماع الأول لفريق رؤساء الدول والحكومات الراعين للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي عقد في ١٣ تموز يوليه في الجزائر. والسودان بوصفه شريكاً هاماً في الخطة التي وضعها التحالف لتعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا، سيساهم قصارى جهده لتيسير تنفيذها.

٩٢ - الرئيس: أعلن أن اللجنة قد فرغت من المناقشة العامة للبندين ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) من جدول أعمالها.

رفقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.